



الحمد لله

باسم الله تعالى
مكتب المدعي
بتاريخ 17/05/2016

قرار

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع244

تاريخ القرار: 16 ماي 2016

بتاريخ 16 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع244-د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها بحدائق البحيرة 1053 بضافا البحيرة 2 تونس

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01-د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46-د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01-د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع10-د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026-د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53-د المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54-د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 04 أفريل 2016 والمتضمن طلبها الزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثليها القانوني بإيقاف ترويج عرض "Clé 3G/4G Simply" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاتها الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد766-د الصادرة الى شركة "أورنج تونس" بتاريخ 11 أفريل 2016 لإبداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على تقرير محامي "أورنج تونس" الأستاذ سليم مالوش على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضد منوبته والوارد على الهيئة بتاريخ 15 أفريل 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 04 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد321-د تطلمت بموجبها من تولي خصيمتها تسويق العرض التجاري "Clé 3G/4G Simply" الذي يخول للمشارك التمتع بـ7.5 جيجا أوكتي أنترنات في الشهر وأنترنات لا محدودة من الساعة الحادية عشر مساء الى الثامنة صباحا في حدود 25 جيجا أوكتي مقابل قيمته 30 دينار، طالبة من الهيئة ايقاف ترويج عرض "Clé 3G/4G Simply" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من اقدام خصيمتها على تسويق العرض التجاري "Clé 3G/4G Simply" الذي يخول للمشارك التمتع بـ7.5 جيجا أوكتي أنترنات في الشهر وأنترنات لا محدودة من الساعة الحادية عشر مساء الى الثامنة صباحا في حدود 25 جيجا أوكتي مقابل قيمته 30 دينار، ناعية على العرض المتظلم منه تضمنه لامتيازات وتعريفات مفرطة الانخفاض تجعلها تشكك في عدم ايداعه أمام الهيئة الوطنية للاتصالات وفق ما تقتضيه أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53-د المؤرخ في 10 جانفي 2014، مؤكدة مخالفة المدعى عليها لقرار الهيئة عد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، مضيعة أنها قامت بدراسة اقتصادية تأسست حسب دعواها على معطيات ومعايير حددتها الهيئة صلب قرارها عد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المار ذكره، والتي مكنتها من مقارنة الثمن المعتمد من قبل المدعى عليها والتكلفة الدنيا للإنتاج المحددة من طرف الهيئة باعتبار وأن قرارها عد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 حدد تكلفة انتاج 1 جيجا أنترنات بـ4 دینارات، والسعر الأدنى لخدمة الأنترنات الجزايف اللامحدودة بـ20 دينار دون احتساب القيمة المضافة و 25 دينار باحتساب القيمة المضافة،



مشددة في هذا الاطار على أن خصيمتها خالفت منطوق الفصل 3 أ من قرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 لكون المشترك في العرض ينتفع بـ7.5 جيجا أوكتي+ 25 جيجا أوكتي أي 32.5 جيجا أوكتي في الشهر، مشيرة الى الأضرار الفادحة الناتجة عن تمادي المدعى عليها في مواصلة تسويق العرض موضوع التظلم نظرا لعدم قدرتها على مجارة المدعى عليها في تطبيق التعريفات المفرطة الانخفاض، وانتهت الى طلب الزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف ترويج عرض "Clé 3G/4G Simply" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 23 مارس 2016 تحت عدد 13089 مرفقا بوثيقة اشهارية للعرض التجاري موضوع النزاع مستخرجة من الموقع الرسمي لشركة "أورنج تونس" للعبارة التالية:

« Clé 3G/4G Simply

Recharger votre compte et profitez d'internet instantanément pour vous connectez en toute sérénité sans engagement.

Votre volume de connexion est versé automatiquement dès la recharge de 30 dt (hors timbre fiscale).

7.5Go+illimité*de 23h à 8 h valable 30 jours à 30 dt.

*illimité dans la limite des 25 Go par mois. »

وحيث فند محامي المدعى عليها ادعاءات العارضة مشيرا الى أن منوبته تقدمت الى الهيئة بمشروع عرضها التجاري موضوع النزاع طبقا لأحكام الفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 وحظيت بموافقة الهيئة على تسويقه، مشددا على أن الدراسة الاقتصادية التي اعتمدها المدعية للقول بأن الشركة المطلوبة تقوم ببيع المنتج بثمن أقل من سعر التكلفة لم تأت في طريقها واقعا وقانونا لكونها لا تستند الى أي أساس قانوني أو رسمي نظرا لأن ادعائها بأن ثمن الجيغا أوكتي الواحدة يقدر بأربعة دنانير مخالف لأحكام القرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 الذي حدد ثمن الجيغا أوكتي بدنانيرين ونصف (2.5 دينار) وهو ما يتجه معه استبعاد الدراسة الاقتصادية التي أدلت بها العارضة والقضاء برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "Clé 3G/4G Simply" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاتها الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها ضررا فادحا نظرا لعدم قدرتها على مجارة المدعى عليها في تطبيق التعريفات المفرطة الانخفاض.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معلقة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.



وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بمدى احترام الشركة المطلوبة للتعريفية الدنيا لسعة واحد جيغا انترنات بالإضافة الى تأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشركيها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

